دور القطـــــاع الخـــــاص في التنمية الاقتصادية "دراسة وصفية لواقع القطاع الخاص في ليبيا"

The role of the private sector in economic development The reality of the private sector in Libya

أ. رجعة فرج سعيد إبراهيم

محاضر بالهيئة الليبية للبحث العلمي– فرع بنغازي

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وأهم التحديات التي يواجهها في الدول النامية، كما طرحت الدراسة الشراكة كخيار استراتيجي بين القطاعين، إضافة إلى التطرق إلى واقع القطاع الخاص في ليبيا، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحولات السياسية والاقتصادية كان لها تأثير كبير على دور القطاع الخاص في ليبيا، في فترة ما كان هناك اعتماد كلي على القطاع العام وتجميد دور القطاع الخاص، ووضعت تشريعات حالت دون عمل هذا القطاع ، كما تعاني ليبيا من مستويات متدنية وفق المؤشرات الدولية كمؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد، وهذا ما يجعل المستثمر الأجنبي يعزف عن الدخول في السوق الليبي. وبالتالي توصي الدراسة بوضع استراتيجية لبناء الثقة والشراكة بين القطاعين، وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وإصلاح الإطار العام للسياسات والتشريعات الاقتصاديّة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص– التنمية الاقتصادية– الشراكة.

مقدمة:

يعد القطاع الخاص ركيزة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة، فقد ساهمت التطورات الجذرية التي شهدها الاقتصاد العالمي وما أنتجته العولمة في تفعيل مبدأ الحرية الاقتصادية وإزالة العوائق بين الدول والتوجه نحو اقتصاد السوق إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية من خلال توفير الظروف الملائمة لنجاحه.

واجه القطاع الخاص في الدول النامية– ومنها ليبيا– تخوفات أدت إلى اعتماد أسلوب سيطرة الدولة الكاملة على الاقتصاد، ومن ضمنها التخوف من السيطرة الاقتصادية تؤدي برأس المال الخاص إلى السيطرة السياسية وهذا أدى إلى التقليل من دور القطاع الخاص، وعدم الثقة في قدرة القطاع الخاص في القيام بعملية التنمية الاقتصادية ما جعل من الضرورة عدم ترك الأمور في إدارة القطاع الخاص في عمليات التنمية. والتخوف من أن تتركز الثروة بيد فئات معينة في المجتمع وهذه الفئات تمتلك وسائل الإنتاج الخاصة ما يؤدي إلى انتشار الفقر بين أفراد المجتمع.

وليبيا كدولة نامية انتهجت طيلة عقود النظام الاشتراكي وشجعت القطاع العام، من خلال منحه مزايا كبيرة، بخلاف القطاع الخاص الذي كان يعد بمثابة المقلص لسيادة الدولة، فتم تقليص دوره بصورة كبيرة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ثم حدثت بعض التحولات الاقتصادية وظهرت الرغبة في إعطاء مسار جديد للتنمية من خلال إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وبالرغم من هذه التحولات إلا أنها لم تكن كافية بالشكل الذي يعزز دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، بسبب وجود مشكلات تشريعية وإدارية وتمويلية عرقلت النهوض بهذا القطاع.

وبناء على ما سبق فإن هذه المشاركة تهدف إلى تسليط الضوء على دور القطاع الخاص في عملية التنمية وماهي الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

تواجه الدول النفطية– ومن ضمنها ليبيا– إلى صعوبات اقتصادية ومالية نتيجة لتذبذب أسعار النفط، ما أدى إلى حدوث مشكلات اقتصادية عديدة، ويستوجب الأمر إجراء تحولات هيكلية في الاقتصاد، هذا التحول يتطلب بشكل رئيس تشجيع مساهمة القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية. وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

ما هو دور القطاع الخاص في ليبيا في التنمية الاقتصادية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز أهمية القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، كخيار استراتيجي أثبت فاعليته في الدول المتقدمة من خلال مساهمته في مختلف القطاعات الاقتصادية. وكذلك عرض لواقع القطاع الخاص في ليبيا خلال العقود الماضية وأهم المراحل التي مر بها.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف بالقطاع الخاص، خصائصه، أهدافه، الصعوبات التي يواجهها ومتطلبات النهوض. وتقديم تحليل يوضح أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، إلى جانب التطرق لمفهوم الشراكة كخيار استراتيجي بين القطاعين العام والخاص، وكذلك التعرف على التغيرات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الليبي والتي أثرت على القطاع الخاص في ليبيا.

منهج الدراسة

تتبع الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، في وصف واقع القطاع الخاص في ليبيا، والمراحل المختلفة التي مر بها والتي أدت به إلى الوضع الحالي، بالإضافة إلى تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الليبي والتي لها تأثير على أداء القطاع الخاص.

مراجعة الأبيات:

اتجهت معظم دول العالم إلى تقسيم الأدوار بين الدولة والسوق فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية، ومنح دور أكبر للسوق في توجيه الموارد، من منطلق أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الدولة في تخصيص الموارد وتحقيق التنمية. فالقطاع الخاص يمثل محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يتمتع به هذا القطاع من إمكانات تؤهله للقيام بدور بارز في شتى المناحي الاقتصادية أو الاجتماعية.

وقد أكدت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن نمو الإنتاجية مرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، وهذا ما أدى إلى ظهور توجه نحو اقتصاد السوق والاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج الإجمالي، كما أن كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية وإنتاجية القطاع العام، وأكدت تلك الدراسات على ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الدول التي تهيء البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية (مولاي، بونوة، 2010، ص138).

وقد أشار Bayraktar (2003) إلى أن الاستثمار هو نتيجة النمو الاقتصادي وسببه الدور المهم للقطاع الخاص في كل المساهمات في حجم الاستثمار المحلي وقدرته على تخصيص الموارد وتوظيفها بكفاءة، ولطالما كان

استثمار القطاع الخاص محركاً لفرص العمل وزيادة الدخل. وفي نفس الإطار قام Hussein and Benhin (2015) بدراسة لتحديد أثر الاستثمار العام والخاص في التنمية الاقتصادية باستخدام منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لبيانات عن الاقتصادي العراقي في الفترة (1970–2010) وتبين من النتائج أنه في المدى الطويل توجد تأثير إيجابي للاستثمار الخاص على الناتج المحلي الإجمالي.

أما دراسة Imoisi, Abuo and Sogules (2015) فقد قامت بدراسة تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1970–2013) مستخدمين منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وبينت النتائج أن الاستثمار الخاص له تأثير موجب على النمو الاقتصادي. وفي دراسة قام بها (مولاي، بونوة، 2010) حول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، استخدمت المنهج الوصفي وبينت الدراسة عدم وجود دور فاعل للقطاع الخاص، نتيجة لعدم توافر مناخ للاستثمار، ووجود العديد من العراقيل التي تحول دون نمو الاستثمار الخاص. كما قام Tan and Tang (2011) بفحص العلاقة الديناميكية بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في ماليزيا للفترة (1970–2009) باستخدام سببية جرانجر ومنهج التكامل المشترك وتحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية، وبينت النتائج وجود علاقة طردية بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

وقام Ghazali (2010) بدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1981–2008) وبينت النتائج وجود علاقة موجبة بين الاستثمار المحلي والأجنبي والنمو الاقتصادي. بينما دراسة Osman (2014) بحثت العلاقة بين ائتمان القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في السعودية للفترة (1974–2012) باستخدام نموذج

ARDL وتبين وجود علاقة طردية بين ائتمان القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المدى الطويل. وفي دراسة أخرى قام بها Sumei et. al (2008) بحثت الدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الصين للفترة (1988–2003) باستخدام نموذج VAR ونموذج ECM ودالة الاستجابة الفورية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي.

مفهوم القطاع الخاص:

يعرّف القطاع الخاص بأنه القطاع الذي يقوم على الملكية الخاصة. تحت سلطة الدولة وإشرافها ورقابتها (حسين وآخرون، 2019–499). كما يعرف أيضاً بأنه: "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الدولة، ويدار وفقاً لاعتبارات الربحية المالية" (مولاى بونوة، 385). ويعرف كذلك بأنه "عنصر أساس ومنظم في النشاط الاقتصادي ويحمل صبغة الملكية الخاصة، وتقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات المتخذة" (بو سالم، بوفنش، 2018، 240).

بناء على هذه التعريفات يمكن القول أن القطاع الخاص هو جزء مهم من الاقتصاد، يرتكز في أساسه على مبدأ الملكية الفردية إضافة إلى أن عمله تحت رقابة الدولة ووفقاً لتشريعاتها وضوابط النشاط الاقتصادي، وهذا القطاع في مبدئه يدار وفقاً لمبدأ الربحية.

خصائص القطاع الخاص:

يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص أهمها السرعة في تحقيق الإنجاز وكذلك تحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، عبر توفير الحوافز المنافسة مقارنة بالقطاع العام. كما يتميز هذا القطاع بالحركية والحيوية وسرعة

المبادرة والكفاءة العالية في توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في النشاطات التي يقدمها.

إضافة إلى وضوح الأهداف في القطاع وتتمثل في الأساس في تحقيق أقصى ربح، والتوازن الذي يبديه هذا القطاع في توظيف العمال بخلاف القطاع العام الذي يوظف أعلى من المطلوب ما يخفض من إنتاجيته، إلى جانب الكفاءة العالية– مقارنة بالقطاع العام–ما يساهم في النهاية إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في النشاط الذي يقوم به (بوسالم، بوفنش، 2018، ص240).

أهداف القطاع الخاص:

للقطاع الخاص أهداف يسعى لتحقيقها عبر نشاطه تتمثل في:

1. **تحقيق أقصى عائد ممكن،** يعد العائد المتوقع للمستثمر أحد أهم المعايير التي من خلالها يقوم باتخاذ قراره في الاستثمار في مشروع ما. بمعنى أن المشروع الذي يحقق له أعلى مستوى من الأرباح هو المشروع المفضل له.
2. **المحافظة على رأس المال المستثمر:** من الطبيعي أن المستثمر يهتم بالحفاظ على رأس ماله وبالتالي فهو يعمل على توجيه استثماراته وفقاً لذلك.
3. **تحقيق السيولة:** وتعني قدرة المستثمر على سداد التزاماته المترتبة عليه وقت الاستحقاق، أو قدرته على تحويل الأصول التي لديه إلى سيولة دون خسارة تذكر لتجنب مخاطر عدم السداد.

التحديات التي تواجه القطاع الخاص:

يواجه القطاع الخاص جملة من التحديات التي تحد من نشاطه داخل الاقتصاد ومن أهمها: (بودخدخ، 2011)

1–القيود المالية: وتتمثل فيما يلي:

أ-**تكلفة رأس المال:** الفائدة المدفوعة من مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري للنشاط.

ب-**سياسات الإقراض:** الأهمية التي يحتلها التمويل عن طريق الاستدانة الممنوح من القطاع المصرفي يزيد من ثقل تأثير هذه السياسات على إمكانية حصول القطاع الخاص على التمويل اللازم لمتابعة نشاطها "تعتمد السياسة الإقراضية للبنوك على الأجل القصير".

ج-**درجة تطور أسواق رؤوس المال:** تساهم أسواق المال المتطورة في ظل العولمة المالية في جلب المدخرات المحلية أو الخارجية وهذا من شأنه خفض تكاليف التمويل الذي يكون إما عن طريق طرح اسم أو سندات بالتالي فعدم تطور سوق المال يضيق من فرص التمويل المتاحة للقطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف أدائه في النشاط الاقتصادي.

2-القيود غير المالية: وتتمثل في الآتي:

أ-وضعية مناخ الأعمال: إن وضعية مناخ الأعمال في أي دولة له تأثير كبير على القطاع الخاص، كونها تشير إلى الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم عمل النشاط الخاص في مختلف جوانبه. بالتالي فإن وجود مناخ ملائم للأعمال له أثر كبير على تطور القطاع الخاص، ويجذب المستثمرين المحليين والأجانب مما يساعد في دعم القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ب-السوق الموازي: يقصد به كل الأنشطة التي تولد الدخل ولكن لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الدخل الوطني، لأسباب عدة: إما لتهربها من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة. وإما كونها مخالفة للقانون السائد في الدولة.

ويعد السوق الموازي منافس غير شرعي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وذلك لأن هذا السوق لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف

منتجاته بأسعار أقل بخلاف القطاع الخاص الذي يعمل بطريقة قانونية وهذه تكبده تكاليف منها: دفع الضرائب مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يجعلها في حال عدم القدرة على المنافسة، أضف إلى ذلك ما يقوم به القطاع غير الرسمي من خرق لحقوق الملكية، مما يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة لعلمهم المسبق بعدم توفر المناخ النزيه للمنافسة بشكل يحد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي.

ج-**القوانين والتشريعات:** وتتمثل في القوانين المنظمة لحركة رؤوس الأموال وقوانين التصدير والاستيراد وقواعد الشراكة بين رأس المال الأجنبي والمحلي، هذه القوانين التي يكون الهدف منها حماية الاقتصاد المحلي، ولكن عدم مواكبتها للتطورات في الاقتصاد العالمي من شأنه أن يؤثر سلباً على تطور القطاع الخاص في الدول النامية بصورة أوضح، وذلك من خلال الحد من مشاركة القطاع الخاص الأجنبي الذي يتميز في معظم الأحيان بالخبرة والتقنية المتطورة، وهذا له انعكاس إيجابي على القطاع الخاص المحلي.

د-**غياب المنافسة:** يرتبط تطور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي بشكل رئيس بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الاقتصادية، لأنها تعد الدافع الرئيس للمؤسسات على التطور من خلال الإبداع والابتكار في مختلف الصعد بما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي، لذلك يتوجب تحرير التجارة بما يمكن من اتساع السوق ومن ثم فتح مجال المنافسة وما ينعكس عنها من ارتفاع الكفاءة في الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص.

هـ-**تعاظم مكانة القطاع العام:** أشارت الأدبيات الاقتصادية أنه لا بد أن يتميز القطاع الخاص بالحرية في النشاط الاقتصادي، وكذلك في امتلاك وتسيير الموارد الاقتصادية، كونه عنصر رئيس في قيام النشاط الاقتصادي من خلال تميزه بالكفاءة

في الأداء وحسن استغلال الموارد، من جانب آخر يبرز القطاع العام كعنصر مكمل لنشاط القطاع الخاص من خلال تأسيس وتهيئة البنية القانونية، والمؤسساتية والتحتية، إلى جانب الاضطلاع ببعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية بما يضمن من خلالها تحقيق المصلحة العامة كخدمات الطرق والكهرباء، والمياه... إلخ.

وعلى ذلك فإن دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي يكون محدوداً بالشكل الذي يسمح بتوفر الحرية الكاملة والموارد الكافية للقطاع الخاص، ومن ثم فإن تزايد مكانة القطاع العام عما هو مفروض له يؤدي بالتالي إلى إزاحة القطاع الخاص وتضييق فرص الاستثمار عليه، وتضييق فرص التوسع في السوق إلى الحد من المنافسة.

متطلبات النهوض بالقطاع الخاص في الدول النامية:

وكان لا بد من توفير جملة من المتطلبات للنهوض بهذا القطاع وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي: –(بو سالم، بوفنش، 241)

1. **معدلات النمو الاقتصادي المقبولة:** حيث أن المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي للدولة تخدع العاملين في القطاع الخاص مؤشرات عن المستقبل والأداء الاقتصادي، من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ما يحفز القطاع الخاص على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.

2. **القروض الاستثمارية:** تعتمد معظم المؤسسات الاقتصادية في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها على القروض المصرفية ولذلك فإن توفير هذه القروض من شأنه أن يدعم القطاع الخاص في المشاركة في عملية التنمية.

3. **الإنفاق الحكومي:** يؤدي لزيادة في الإنفاق الحكومي على مشاريع القطاع الخاص، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهذا يؤدي إلى تحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته، والعكس.

4. **السياسة الضريبية:** معلوم أن ارتفاع معدلات الضريبة على استثمارات القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، فيؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، إضافة إلى أن الضرائب التي تفرض على أرباح الشركات تؤثر بصورة مباشرة من الاستثمارات الخاصة، في النهاية تؤدي إلى التأثير على معدل العائد المتوقع منها.

5. **الاستقرار السياسي والأمني:** وهو من عناصر المناخ الاستثماري حيث أن عدم الاستقرار يعرقل عملية التنمية كونه يخلق حالة من عدم التأكد وعدم الضمانة، ما يؤدي في النهاية إلى قيام رجال الأعمال بسحب أو توقيف مشاريعهم.

6. **الاستقرار التشريعي:** إن وجود تشريعات ملائمة للأوضاع الاقتصادية بالدولة وتكون متوائمة مع الأوضاع الاقتصادية العالمية من شأنه أن يستقطب المزيد من الاستثمارات ويشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم.

.7

8. **البنية التحتية:** تتمثل البنية التحتية في الطرق والموانئ والطاقة والاتصالات وهذه البنية المادية، أما البنية الاجتماعية فتتمثل في التعليم والصحة. حيث أن وجود هذه البنية بالمستوى المطلوب له أهمية كبيرة بالنسبة لنشاطات المؤسسات بصورة عامة والقطاع الخاص بصورة خاصة كونها ترسي دعائم لتطوير القطاع الخاص.

ويرى مايكل بورتر في تقرير التنافسية الدولي أن تطور تنافسية الدول ينقسم إلى مراحل ثلاث ومن خلالها يلاحظ أن الدولة تختلف وتتقلص أدوارها من مرحلة إلى أخرى، وعكس ذلك يتعاظم دور القطاع الخاص في عملية التنمية والمساهمة في الاقتصاد.

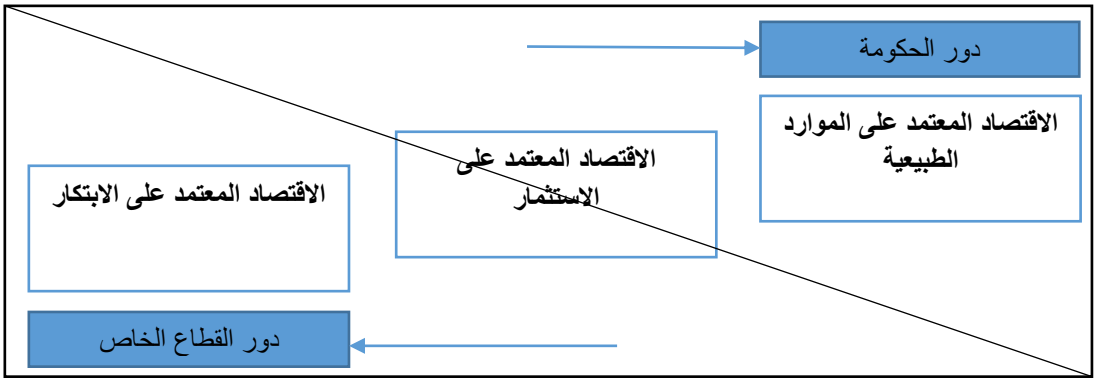

المصدر: مولاي لخضر، 389.

شكل رقم (1) مراجل تطور تنافسية الدول

من الشكل رقم (1) يلاحظ أن دور الدولة في المرحلة الأولى في الاقتصاد الذي يعتمد على الموارد الطبيعية. بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. بينما المرحلة الثانية هي مرحلة يكون فيها الاقتصاد والمعتمد على الاستثمار وهنا دور الدولة يكون عليها مع المؤسسات والأفراد الانتقال إلى عوامل الإنتاج المتخصصة بدلاً من الاعتماد على عوامل الإنتاج الأساسية. وخلق البنية التحتية الملائمة.

في المرحلة الثالثة يتمثل دور الدولة في التحول من اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار وهنا يتعاظم دور الحكومة في تقديم مستوى عال من الابتكار، من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات البحث والتطوير، والتعليم العالي، تحسين أسواق رأس المال وتحسين التشريعات والأنظمة الداعمة لإنشاء المشروعات التي تعتمد على التقنية الحديثة وفي هذه المرحلة تتبنى القطاع الخاص استراتيجيات عملها وفقاً للتوجهات العالمية لتوسع من أسواق عملها بشكل يخدم المجتمعات.

بالنظر إلى هذه المراحل يمكن أن نستشف أن الاقتصاد الليبي يقع ضمن المرحلة الأولى، فهو اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد في أحيان كثيرة على 98% من إيراداته من الصرف الأجنبي على تصدير سلعة النفط.

الشراكة كخيار استراتيجي:

تعود جذور مفهوم الشراكة في الدول المتقدمة والنامية بصورها المختلفة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فقد أخذت تلك الدول بهذا المفهوم كل حسب رؤيته لمفهوم الشراكة أو النشاط المراد تنميته مع القطاع الخاص.

وتعدد مفاهيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث يعرفها البنك الدولي بأنها "تشمل كل العلاقات التعاقدية بين الهيئات العامة والخاصة بهدف تحسين أو الرفع من خدمة البنية التحتية (World Bank, 2009). وعرفها (Kolzow, David, 1994) بأنها "التزام مشترك لمتابعة أهداف اقتصادية مشتركة، يتم تحديدها بالمشاركة مع قيادات القطاعين". وتعرفها الأمم المتحدة (United Nation,1998) بأنها "التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين بغرض تنفيذ مشروعات كبرى، بحيث تكون الموارد المتاحة لكلا القطاعين مستخدمة معا، بالشكل الذي يؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك". ويذكر (Khanom,2009) أن مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص يهدف إلى تعظيم التنمية من خلال التعاون وزيادة الكفاءة وبالتالي فهي "قيام القطاع العام بإشراك القطاع الخاص في توفير وتشغيل الأصول والخدمات التي جرى العرف أن يقوم القطاع العام بها، مع المشاركة في المنافع والمخاطر، وبذلك يحقق القطاع العام أهدافه بتوفير المشاريع والخدمات بجودة عالية ويحقق القطاع الخاص أهدافه في استمرارية الأعمال واستقرار العوائد على المدى الطويل".

ولتطبيق الشراكة بين القطاعين بالشكل المطلوب لا بد من توفر مجموعة من الأسس تتمثل في وضوح الأهداف، وتوافر البيئة القانونية التي تضمن حقوق كل طرف، إضافة إلى الثقة المتبادلة بين هذه الأطراف. ويمكن إجمال هذه المبادئ التي من المهم توافرها بين الشركاء لإنجاح عملية الشراكة: (العمر، الشريف، 2022، ص45)

1- **الالتزام والتعهد:** بمعنى ضرورة إنجاز وتنفيذ الخطط التنموية وفق المنهجية التي تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعّال يتعهد كل طرف بالالتزام بالدور المنوط به.

2- **الاستمرارية:** في الغالب يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين إلى فترات طويلة، وعادة ما يحدث تغيير في سياسات الدولة وتوجهاتها مما يؤدي إلى إلغاء بعض مشروعات الشراكة؛ لذلك من الواجب أخذ الفترة الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية، كما يجب تحديد الإطار العام ومنهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة.

3- **الشفافية:** بمعنى التناسق بين الشراكة من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها الشريك لتنفيذ الأهداف الموضوعة مع التعامل بوضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.

وتجدر الإشارة إلى أن العقد المبرم بين القطاعين هو أساس نموذج الشراكة فهناك نموذج (PPP)* الذي فيه يتحمل القطاع الخاص مسؤولية تصميم المؤسسة وإدارتها، ويدير الشريك الخاص تمويل المشروع وفي بعض الأحيان قد تساهم الحكومة في التمويل وهذا النموذج ضمن الشراكات التعاونية. النوع الثاني يعرف

*Public-Private Partnership.

بـ*(POT) ومشتقاته حيث يأخذ هذا النموذج العلاقة إلى الشكل التعاقدي بين القطاعين ويأخذ صوراً عديدة من ضمنها التأجير والإدارة والخدمة والبيع الكلي والجزئي، الشريك الاستراتيجي والامتياز.

شروط نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص:

لإنجاح الشراكة وتحقيق الأهداف المرجوة منها في الإسهام في التنمية الاقتصادية لا بد من توافر جملة من الشروط ممثلة فيما يلي:

1- **توفير الإطار التشريعي:** إن وجود تشريع عادل يحكم الشراكة بين القطاعين ويضعها في الإطار المناسب لها وينظم شكل العلاقة، كما أنه من المهم أن يبين هذا التشريع أسس حل المنازعات في حال نشوئها بين الأطراف الداخلة في الشراكة.

2- **توفر آليات الرقابة والمتابعة الفعّالة:** إن توفر آلية الرقابة الجيدة بين طرفي الشراكة لا بد أن يؤطرها التشريع من خلال تحديد المرجعية التشريعية والقانونية لهذه المتابعة، إلى جانب وجود منهجية واضحة وفعّالة لتصحيح الأخطاء المكتشفة وحلها بحيث ضمان عدم تكرار حدوثها.

3- **وجود الشفافية الاقتصادية:** لا بد أن تكون العلاقة بين القطاعين تتسم بالشفافية وكذلك في التشريع القانوني، وهذا بطبيعة الحال أساس النجاح في العلاقة وتتحقق الشفافية من خلال توسيع قاعدة المشاركة في النقاش وصنع القرار بين الطرفين.

4- **التقسيم العادل للموارد والأصول:** كما هو معلوم توجد طرق متعددة لتقييم أصول وموارد الشركات والمؤسسات، وبالتالي يستلزم الأمر الاتفاق على طريق أو أكثر كأساس معتمد من القطاعين لتقييم الأصول التي يراد تحويلها من القطاع العام للخاص.

*Build Operate Transfer.

5- **العدالة في توفير فرص المشاركة للجميع:** لكي تنجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي توسيع فرص المشاركة في الاقتصاد، فلا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية في ظل الاحتكار، كما أنه لا يمكن أن تنجح المعادلة الاقتصادية في دفع عملية التنمية دون مشاركة واسعة من كافة أطياف المجتمع على أساس المساواة والعدالة والشفافية.

6- **خلو الشراكة من تضارب المصالح:** إن أحد أهم أسباب فشل الشراكة في تحقيق أهدافها هو تضارب المصالح بين أطراف الشراكة، كتغلب المصالح الشخصية الضيقة على المصلحة الوطنية العامة، إضافة إلى وقوف بعض الأفراد على الخط بين طرفي الشراكة لظنهم أن هذا يضاعف مكاسبهم رغم أنه يضعف فرص نجاح المشاريع الاقتصادية ويرهق الاستثمار الأولي بزيادة رأس المال المستثمر والذي يتم جمعه في الأساس من أموال عامة.

7- **التطوير المستمر لصيغ الشراكة:** ينبغي تغيير صيغ الشراكة بحسب الزمن والفرص، فلا بد من تطويرها ليستمر نجاح الشراكات الاقتصادية بين القطاعين، وتتطلب الحاجة للإبداع المستمر من المفكرين الاقتصاديين والخبراء بالرغبة في الابتكار والتجديد والنجاح. هذا الإبداع هو الضمانة لاستمرار عجلة الاقتصاد بالدوران، فاستقرار الاقتصاد استقرار للسياسة وضمان لتناغم الحياة اليومية لكل إنسان.

إن الرغبة في إنجاح الشراكة حينما تكون صادقة لن يعدم الطرفين من إيجاد الطرق والمقومات والموارد اللازمة لاستكمال نجاح الشراكة، لأن الموارد وحدها لا تصنع النجاح.

الاقتصاد الليبي.. تغيرات اقتصادية أثرت في القطاع الخاص

للتعرف على الأسباب التي أدت بالقطاع الخاص في ليبيا إلى وضعه الحالي، يستلزم الأمر عرض عام لأهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الليبي وتأثيراتها على القطاع الخاص. ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاقتصاد الليبي إلى ثلاث مراحل رئيسة.

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفترة الأولى: 1951-1969: كانت هذه الفترة هي تأسيس الدولة الليبية، وكان الاقتصاد الليبي خلال هذه المرحلة اقتصاداً مختلطاً شجّعت فيه الدولة بشكل كبير القطاع الخاص، وساعدت على توسّع التعاملات التجارية، ووفّرت التمويل للمشاريع بشروط مُيسّرة. وقد سعت الدولة إلى تطوير البُنى التحتية، وتم إنشاء هيئة حكومية تحت مسمّى مجلس الإعمار في عام 1956، واضطلع بالإشراف على مشاريع التنمية.

وبدأت الدولة في وضع خطط التنمية في مجالات عدّة، ولكن معظم هذه الخطط لم تنفذ ومنها الخطة 1958-1975، والخطة الاقتصادية 1956-1961. وبعد اكتشاف النفط عام 1961، بدأت خصائص الاقتصاد الليبي تتشكّل، واحتلّ قطاع النفط مكانة بارزة فيه، وأحدث تغيُّرات اقتصادية واجتماعية في التنمية؛ لكونه المصدر الرئيسي للدخل. وبهذا، تحول الاقتصاد الليبيّ إلى اقتصاد ريعي وتحوّل

تمويل النفقات من حالة العجز إلى تحقيق فائض في الموازنات، وتوفّرت الموارد المالية للتنمية والأنشطة الاقتصادية. وشهدت الفترة 1963-1968 أول خطة اقتصادية تتمكّن الدولة من تنفيذها وذلك بتخصيص مبلغ 169 مليون دينار رُفِعَت لاحقاً إلى 336 مليون دينار (ESCWA, 2021).

الفترة الثانية: 1970-1999: قامت الدولة في بداية المرحلة بإطلاق مشاريع اقتصادية وتنموية غير نفطية قادها القطاع الخاص، إلّا أن هذه الخطط واجهت تغيِّرات سياسية أثّرت على النّهج الاقتصادي المتبع، حيث اتّجهت الدولة إلى النظام الاشتراكي وانعكس الأمر أيضاً على هوية النظام الاقتصادي المتّبع. وانتهجت التنمية أسلوب التخطيط الشامل بالاعتماد على الإنفاق الاستثماري العام في ظلّ انحسار دور القطاع الخاص، ونتيجة لهذه التوجهات والتعويل على القطاع العام في إنجاز برامج وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بلغت مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي 14%، فيما ارتفعت مساهمة القطاع العام إلى 86%.

لقد كان الهدف من سيطرة القطاع العام هو المساهمة في عملية التنمية، ولكن في الواقع ظلت هناك فجوة كبيرة بين ما حققه القطاع العام وما كان مخططاً له، حيث كانت نسبة الإنجاز المحقق من قبل هذا القطاع على مستوى حجم الاستثمارات التنموية التي خصصت له والتي تجاوزت (60) مليار دينار، وكان من الطبيعي أن يقوم هذا القطاع بدور رئيس في عملية التنمية كون الدولة تمتلك الموارد النفطية، إلا أن تجميد دور القطاع الخاص بصورة كاملة مع نهاية حقبة سبعينيات القرن العشرين والاعتماد بصورة كاملة على القطاع العام من خلال استئثار هذا القطاع بنسبة (86%) من حجم الاستثمارات الكلية، ونتيجة لذلك لم تستطع السياسة الاقتصادية في ليبيا تجنيب النشاطات غير النفطية للتقلبات التي تعرضت لها أسواق النفط ما أثر على معدلات النمو المحققة لتلك القطاعات (شامية، 2016).

وقد سيطرت الدولة على النشاط الاقتصادي بهدف الإسهام الإيجابي في التنمية، حيث حصلت الشركات المملوكة للدولة على مزايا تنافسية، كالأولوية في تنفيذ المشاريع الحكومية وتوريد السلع والخدمات، والإعفاءات الضريبية والجمركية والرسوم الحكومية، بالإضافة إلى دعم الحكومة لها متى دعت الحاجة إلى تغطية مصروفاتها وتأميم المشاريع الصناعية الخاصة والممتلكات. وقد صدرت العديد من القوانين التي أثرت في نشاط القطاع الخاص والملكية الخاصة، وكذلك خروج الاستثمارات الأجنبية في ظل هذه السياسات وخسارة الاقتصاد الليبي لمصدر مهم للخبرة والتقنية. وهذه القوانين هي:

65 لسنة 1970	الخاص بالتجار والشركات التجارية
135 لسنة 1970	بشأن تنظيم نقل ملكية بعض الأملاك للدولة.
87 لسنة 1975	بشأن تنظيم أعمال الوكالات التجارية.
66 لسنة 1973	بشأن تأميم 51% من شركات النفط العاملة.
35 لسنة 1974	بشأن تأميم شركة شل للتنقيب.
10 لسنة 1974	بشأن تأميم الشركة الليبية الأميركية للبترول.
11 لسنة 1974	بشأن تأميم شركة الزيت تكساس عبر البحار.
4 لسنة 1978	الخاص بالملكية العقارية

وقد أدت سيطرة القطاع العام إلى ظهور البيروقراطية وتدني الكفاءة والإنتاجية، وازدياد معدلات الفساد ما أدى إلى خسائر كبيرة في الاقتصاد الليبي، وفي محاولة لتصحيح الأوضاع ولإعادة هيكلة الاقتصاد، ومن هذه القوانين:

9 لسنة 1985	بشأن الأحكام الخاصة بالتشاركيات
8 لسنة 1988	الخاص بالنشاط الاقتصادي
قرار (724) سنة 1989	بشأن أسس تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية
9 لسنة 1992	ولائحته التنفيذية الذي يشجع على الملكية الفردية وتكوين الشركات المساهمة.
1 لسنة 1993	بشأن النقد والائتمان وهو في جانب إصلاحات الاستثمار الأجنبي
5 لسنة 1997	بشأن تشجيع الاستثمار

وقد أدت هذه التشريعات إلى ظهور بعض الأنشطة البسيطة في المجالات التجارية والخدمية، ولكن ظل دور القطاع الخاص دورا هامشياً، ومع نهاية عقد التسعينيات وبداية الألفية الثانية، كان لا بد من إعادة النظر في مسيرة الاقتصاد الليبي وكان هذا بداية الانتقال للمرحلة الثالثة.

الفترة الثالثة: 2000-2010:

نتيجة للتطورات المحلية والدولية، حاولت الدولة تغيير نهجها نحو تشجيع المبادرات الفردية والدفع بالقطاع الخاص نحو زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي، كمحاولة لتغيير الوضع التنموي المتعثّر في المرحلة الثانية (2000-2010)، حيث قامت بخصخصة القطاع العام والسماح بدخول القطاع الخاص إلى القطاعات التي كانت حكراً على القطاع العام، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار التشريعات التي تسمح للقطاع الخاص بالقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي.

إلّا أنّ هذه الخطوات لم تكن كافية، كونها افتقدت إلى وجود رؤية واضحة وشاملة للأهداف التنموية، كما تبنّت الدولة تنفيذ ميزانيات تنموية سنوية، وعملت على السماح للأفراد بممارسة أعمال التجارة والاستثمار، إضافة إلى إتاحة الفرصة لتمليك

المؤسسات العامة للأفراد، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبيّ. كما تمّ تطوير وإصدار التشريعات اللازمة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومن هذه القوانين:

9 لسنة 2001	بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة.
8 لسنة 2001	بتعديل بعض مواد قانون رقم 9 لسنة 1992 بشأن مزاولة بعض الأنشطة الاقتصادية.
23 لسنة 2010	بشأن النشاط الاقتصادي
9 لسنة 2010	بشأن الاستثمار والذي ألغى عدداً من القوانين السابقة له في مجال الاستثمار.

أما ما بعد 2011 وكنتيجة لما مرت به ليبيا من تغيرات سياسية واقتصادية وأمنية يلاحظ تراجع دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي، بسبب الانقسام المؤسّسي الذي أثر على الأداء الاقتصادي والمالي، ولكنها أفسحت في المجال أمام القطاع الخاص للتملك والتوسع في الاستثمار والتجارة من جهة أخرى.

الملاحظ في هذه المرحلة محدودية التحولات نتيجة لأسباب أهمّها تخوّف المستثمرين وأصحاب الأموال من مخاطر الاستثمار، نتيجة لعدم الاستقرار، كذلك ضعف أداء القطاع المصرفي ومحدودية التمويل للقطاع الخاص، وإحجام المصارف عن تمويل المشاريع الاستثمارية، وامتناعها عن تمويل المشاريع المتناهية الصغر، وغياب دور صندوق ضمان الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. كما أن التشريعات المنظّمة للأعمال التجارية في ليبيا التي صدرت خلال العقود الماضية لا يزال معمولاً به إلى الوقت الحالي، وهي تحتاج إلى مراجعة وتحديث لتتوافق ومتطلبات المرحلة وتتماشى مع المعايير والأنظمة الدولية ذات الصلة، خاصة ما

يتعلّق منها بالاستثمار وتنظيم الخاص والخصخصة، إضافة إلى تشريعات جديدة تشمل النظم الاستثمارية الحديثة، نُظُم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها.

بعض المؤشرات الدولية الخاصة بالاقتصاد الليبي:

يوجد العديد من المؤشرات التي تبين مدى توافر البيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص، وهذه المؤشرات وغيرها تعطي تصوراً عن البيئة التي يعمل بها القطاع الخاص في أي دولة ومدى ملاءمتها، وهذه المؤشرات تصدر من المؤسسات الدولية، ومن أهم هذه المؤشرات:

1-مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index: يشير المفهوم المبسط للحرية الاقتصادية إلى تمكين الأفراد والمؤسسات والشركات للوصول إلى غد أحسن وأكثر تطورا واستقرار، وتجعلهم يتحملون مسؤولياتهم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم في مجالات عدة) العمل التجاري توظيف الأموال الاستثمارات الخ) والتي تصب في النهاية في الصالح العام وفي تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن الحرية تعمل على تحسين حياة البشرية وتحررهم من التبعية وفهم المزيد من الحريات وإرساء قواعد الديمقراطية.

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية ومتغيراته الأساسية المدى الذي يُمكن الشركات والأفراد والمستثمرين والمستهلكين مزاولة ومواصلة الفعاليات الاقتصادية وغيرها دون تدخل الحكومة وتجعلهم يتحملون مسؤولياتهم واتخاذ قراراتهم بأنفسهم في مجالاتهم المتنوعة، والتي تصب في النهاية في الصالح العام وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحرية الاقتصادية تؤدي إلى ترسيخ الاقتصاد الحر وتدعم تكافؤ الفرص وتقاوم الفساد، وهي الدواء الشافي لتحقيق الاستقرار والتطور، وكل ذلك أظهرته الدراسات البحثية للعلاقة الإيجابية بين الحرية الاقتصادية وتعزيز النمو وخلق فرص العمل ومحاربة الفقر والفساد (حمزة، 2017، ص27). وفقاً لهذا المؤشر فإن

أعلى قيمة تمثل (100%). ومن خلال الجدول رقم (1) أن موقع ليبيا في مؤشر الحرية الاقتصادية أقل من المتوسط في بعض الأحيان حيث حققت في عام 2009 أعلى قيمة (43.5)، بينما كانت أدنى قيمة في عام 2004 حيث بلغت (31.5) وبالتالي يمكن القول أن وضع القطاع الخاص وفقا لهذا المؤشر ليس بالجيد.

جدول رقم (1) مؤشر الحرية الاقتصادية في ليبيا

السنة	القيمة	معدل التغير
2001	34.0	-
2002	35.4	%4.24
2003	34.6	%2.26-
2004	31.5	%8.96-
2005	32.8	%4.13
2006	33.2	%1.22
2007	37.0	%11.45
2008	38.7	%4.59
2009	43.5	%12.40
2010	40.2	%7.59-
2011	38.6	%3.98-
2012	35.9	%6.9-

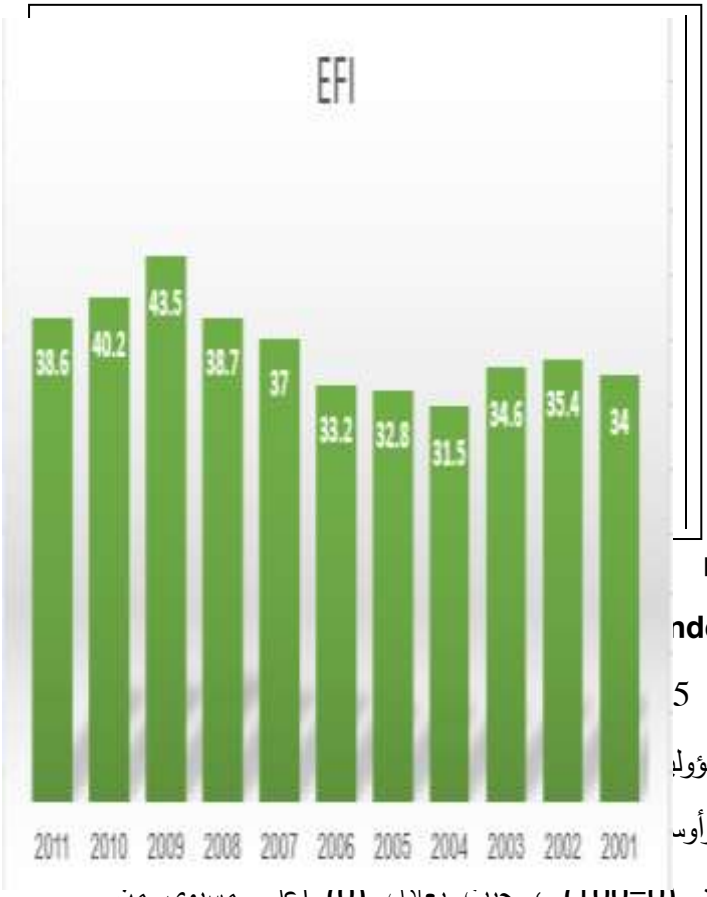

مصدر البيانات: knoema.com

2-مؤشر مدركات الفساد ndex

(CPI) صدر لأول مرة عام 5 لدرجة وجود الفساد بين المسؤول والمحللين والخبراء للخبراء وأوس للبيانات ويستعمل مقياساً من (0-100) ، حيث تعادل (0) اعلى مستوى من مستويات الفساد، بمعنى تصور القطاع العام للدولة باعتباره فاسداً للغاية، بينما (100) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك، بمعنى تصور القطاع العام للدلالة باعتباره نظيفاً تماماً. وبالنظر لبيانات الجدول رقم (2) الذي يوضح وضع ليبيا في ترتيب مؤشر مدركات الفساد.

يلاحظ أن ليبيا ضمن الدول الأكثر فساداً، حيث احتلت الترتيب (14) في عام 2016، وهذا يبين مدى الفساد في القطاع العام ومؤسسات الدولة، وهذا يعني أن القطاع الخاص في مثل هكذا وضع من الصعب أن يؤدي دوره بصورة إيجابية.

جدول رقم (2) مؤشر مدركات الفساد في ليبيا

السنة	القيمة	معدل التغير
2010	22.0	-
2011	20.14	%8.43-
2012	21.00	%4.24
2013	15.00	%28.57-
2014	18.00	%20.00
2015	16.00	%11.11-
2016	14.00	%12.50-
2017	17.00	%21.43
2018	17.00	%0.00
2019	18.00	%5.88
2020	17.00	%5.56-
2021	17.00	%0.00

مصدر البيانات: knoema.com

من إعداد الباحثة.

النتائج والتوصيات:

خلال تقييم وضع الاقتصاد الليبي بوجه عام والقطاع الخاص بوجه خاص توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1- أن التحولات السياسية كان لها تأثير كبير على دور القطاع الخاص، خصوصا في الفترة (1970-1999) حيث شهدت هذه الفترة اعتماد كلي على القطاع العام وتجميد دور القطاع الخاص، ووضع التشريعات التي تحول دون عمل هذا القطاع.

2- يعاني الاقتصاد الليبي كونه اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد- النفط- والذي هو قطاع يتأثر بالأسواق الدولية، ما يجعله اقتصاداً منكشفاً يتأثر بأي تغيرات في السوق النفطية.

3- بالرغم من محاولات الدولة في إعادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي، إلا أن العوائق الموجودة تحول دون مساهمته بصورة كبيرة في الاقتصاد الليبي، نتيجة لوجود بعض التشريعات التي تحتاج إلى تعديل أو إلغاء، ومنها ما يحتاج إلى وضع تشريعات جديدة.

4- تعاني ليبيا من مستويات متدنية وفق المؤشرات الدولية كمؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد، وهذا ما يجعل المستثمر الأجنبي يعزف عن الدخول في السوق الليبي.

5- يمكن الإجابة على سؤال الدراسة بالقول: إنه لا يوجد دور واضح للقطاع الخاص في عملية التنمية في ليبيا.

وبالتالي توصي الدراسة بما يلي:

1- وضع آليات إشراك القطاع الخاص على نحو منتظم وممنهج قبل صياغة القوانين التي تؤثر على بيئة الأعمال، وإصلاح الإطار العام للسياسات والتشريعات الاقتصاديّة عبر برنامج حكومي يستجيب لحاجات القطاع الخاص، وذلك في إطار حوار بنّاء بين الحكومة والقطاع الخاص.

2- وضع استراتيجية لبناء الثقة والشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص على أن تشمل تحديد مفهوم الشراكة وآلياتها وكيفية إدارتها، وتعزيز دور القطاع الخاص بما يساعده على أداء دور رئيس في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

3- بناء نموذج اقتصادي يعتمد على تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة من خلال تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.

4- توسيع مشاركة القطاع الخاص في التخطيط للتنمية ووضع الأهداف والاستراتيجيات بمشاركة أصحاب الأعمال والمستثمرين، وإنشاء مجلس مشترك بين القطاعين لدراسة كيفية المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية وسن التشريعات وتعديلها.

5- تحفيز المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لتطوير آليات التمويل الحالية، واستحداث آليات جديدة تشمل المؤسسات الصغرى والصغيرة جداً.

6- توسيع وتشجيع نطاق المشاركة ما بين المستثمرين المحليين والأجانب، من خلال خلق البيئة المناسبة التي تشجع على الاستثمار.

7- ضرورة دخول ليبيا بصورة منتظمة في مختلف المؤشرات الدولية، للتعرف على وضع ليبيا وفق هذه المؤشرات، وتحسين وضعها وفق هذه المؤشرات.

المراجع:

1- أبويكر بوسالم، بوفنش وسيلة. (2018). التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل والمستدام للتنمية في الجزائر، **نماء للاقتصاد والتجارة**، مجلد(2)، 238-249.

2- الأمم المتحدة، الإسكوا. (2021)، **دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي.**

3- بودخدخ مسعود، بودخدخ كريم. (2011)، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، ورقة مقدمة لملتقى دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري لمرحلة ما بعد البترول، 20-21 نوفمبر.

4- حسن، سعدية هلال. (2021)، دور جهود التنمية الاقتصادية في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي (2007-2018)، **دراسات محاسبية ومالية**، 16(55)، 165-177.

5- حسين، علي طالب، وآخرون. (2019). دور البيئة الاستثمارية في معالجة أزمات القطاع الخاص في العراق (2003-2016)، **العلوم الإدارية العراقية**، 3(3)، 495-506.

6- حمزة، حسن كريم. (2017)، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، **الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، 14(3)، 21-44.

7- شامية، عبدالله امحمد. (2016). **دور الدولة في النشاط الاقتصادي**، إصدارات المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

8- عبدالرزاق، مولاي لخضر. وبونوة شعيب (2010). متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، **الباحث**، عدد(7)، 137-151.

9- المالطي، أبو شيبة. (2019)، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين بيئة عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا**، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصراتة 21 سبتمبر.

Bayraktar, B. (2003). "The role of private sector investment in the economic performance of OIC member countries." **Journal of Economic Cooperation**, 24(1), 63 -110

Ghazali, A. (2010). "Analyzing the relationship between foreign direct investment domestic investment and economic growth for Pakistan." **International Research Journal of Finance and Economics**, 47(1), 123-131.

Hussein, J., & Benhin, J. (2015). "Public and Private Investment and Economic Development in Iraq (1970-2010)." **International Journal of Social Science and Humanity**, 5(9), 743.

Imoisi, Ilegbinosa. Abuo Micheal. Sogules Watson. (2015), Domestic Investment and Economic Growth in Nigeria from 1970-2013: An Econometric Analysis, **Canadian Social Science**, 11(6), pp. 70-79.

Kolzow & David .(1994). **The** Public Private Partnerships. **Economic Development Review**, 43P – 5.

N. Walzer، & L York .(1998). Public – Private Partnerships in U.S. Cities in Walzer. Public – Private Partnerships for Local Economic Development.

Osman, E. G. A. (2014). “The impact of private sector credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP): An Econometrics model using (ARDL) Approach to Cointegration.” **Am Int J Soc Sci**, 3(6), 109-117.

Tan, B. W., & Tang, C. F. (2011). “The dynamic relationship between private domestic investment, the user cost of capital, and economic growth in Malaysia”. **MPRA Paper**. No. 27964, 1-12.

Tang, S., Selvanathan, E. A., & Selvanathan, S. (2008). “Foreign direct investment, domestic investment and economic growth in China: A time series analysis”. **The World Economy**, 31(10), 1292-1309.

www. knoema.com